الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود
E/ECWA/NR/CONF.2/CP.2/Add.1
أيلول / سبتمبر ١٩٧٨
الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني
لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم
والتكنولوجيا لأغراض التنمية
١٢-١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨
عمان ، الأردن

- 9 APR 1987
UN-ESCWA / LIBRARY

ملخص ورقة لبنان
لمؤتمر الأمم المتحدة
لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

78-2345

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 7
Directory Name:
CD7\NR\C2_CP2_1.A
Done by: **ProgressSoft Corp.**, P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

لبنان بلد فريد من نوعه في نواح عديدة . فهو (لا يتمتع بأية) موارد طبيعية ،أو معادن ، أو أية أنواع من وقود الأحافير ،أو بوفرة من امدادات المياه العذبة الأمر الذى كان من الممكن أن يسهم في انمائه الاقتصادى . وعلى نقيض بلدان كثيرة أخرى في الشرق الأوسط ،فان ميزة لبنان النسبية التقليدية كانت في التجارة والخدمات ، وهي ميزة تنعكس بوضوح في قوة عاملة ذات مهارة عالية وتفوق ذائع الصيت في ميدان التجارة والمقاولات بالعالم أجمع ،وأيضا في الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبنان .

وهذه الدرجة المرتفعة جدا للاعتماد على قطاع الخدمات - ذلك القطاع الذى أسهم بحوالي ٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٧٤ - ارتبطت بسياسة الباب المفتوح التقليدية : فلم تفحص أو تسجل واردات التكنولوجيا . وعلى مستوى المؤسسة الفردية ،لا داعي للاعتقاد ،بشكل عام ،بأن عدم وجود أية رقابة تختص بواردات التكنولوجيا الاجنبية قد أدى الى أية نتائج سلبية .

ويزود المواطنون والتجار اللبنانيون المنتشرون حول العالم رجال الصناعة والمقاولين بالوطن بشبكة معلومات واسعة ،تعمل كوسيلة فحص لتحديد فحص شراء التكنولوجيا والدراية الفنية الاجنبية ولاقتناء التقنيات المفضلة على أساس التعاقد الكفء .

لكن شبكة المعلومات التي تؤدى وظيفتها بنجاح والمهارات المكتسبة عن طريق التعاقد ذاته لاقتناء التقنيات المستوردة والمملوكة للغير هما مجرد عاملين ضروريين لتشجيع الطلب الفعال على تحسين التكنولوجيا وذلك على مستوى المؤسسة . وعملية توجيه المؤسسات مطلوبة على الصعيد الوطني حتى يعاد تشكيل الطلب الفعال ،فضلا عن أنه سياسة التشغيل الصناعي ينبغي أن تتزامن مع سياسات التعريفة والسياسات المالية والائتمانية . فمثلا يبدو أن ثمة فرصا كبيرة لبرنامج بديل للواردات في ميادين مختارة . ففيما يخص المواد الغذائية على سبيل المثال لا زال لبنان يستورد ،باستثناء لحم المائدة ومواد حفظ المأكولات المعلبة ،معظم المنتجات والمواد الوسيطة . والمنتجات الغذائية ما هي الا ميدان واحد ،والميدان الآخر هو صناعة الأدوية حيث يوجد بالتأكيد مجال لبرنامج بديل للواردات - وحاجة اليه - للتغليل للتكنولوجيا على مستوى المؤسسة وحيث تم اعداد العمل أو بوشر فيه على سبيل المثال من جانب المجلس الوطني للبحوث العلمية .

ان احدى المشاكل الكبرى التي تواجه لبنان بالفعل هي الافتقار الى عرض كاف من القوة العاملة التقنية الماهرة ،وخاصة على مستوى الفنيين . وهناك أيضا ندرة آخذة في الازدياد من العمال المهرة وغير المهرة على حد سواء . وهذه المشكلة تعكس بقدر كبير الافتقار الى الأمن أو الظروف السائدة في لبنان الآن والشبيهة بظروف الحرب. وتعتبر المرتبات والمكافآت العالية التي

من البديهي أن يتطلب رفع الطلب الفعال على التكنولوجيا على صعيد المؤسسة تدابير وأعمال اضافية . وباعتبار أن اللبنانيين يكرهون المجازفة ويفضلون الاستثمار المالي المحدود على مدى قصير من الوقت ، مما يحول دون الدخول في أعمال صناعية جديدة ، فقد اقترح انشاء صندوق قروض التكنولوجيا . وهذا الصندوق الذي يقوم بعمليات التمويل المتوسطة والطويلة الأجل بشروط ميسرة ، على عكس قروض المصارف التجارية ، ويقدم المعونة التقنية أيضا سيكون اداة هامة لتحسين التكنولوجيا والدراية التقنية على مستوى المؤسسة . وسيساعد الصندوق على تحويل مساوىء الضرر الذي الحقته الحرب بالصناعة الى ميزة طويلة الأجل . وفي لبنان يوجد مجالان لأولويات صندوق قروض التكنولوجيا وهما المساعدة على تحديث واعادة تشكيل الصناعة الهندسية التي تم انشاؤها بغية البدء في الانتاج المحلي لاجزاء الآلات والأدوات التي تحول من تحول عمليات التجميع الحالية الشائعة والبسيطة نسبيا . ومجال الأولوية الآخر هو بحث امكانية صنع معدات محلية زهيدة التأليف للتسخين بالطاقة الشمسية . علاوة على ، أن الامكانيات التي سبقت الاشارة اليها لايجاد بديل للواردات من المنتجات الغذائية وميدان صناعة الأدوية يمثلان مجالين آخرين .

ولقد كرس ، في الورقة الوطنية ، اهتمام شديد بضرورة خلق و/أو تقوية الروابط بين المجلس الوطني للبحوث العلمية والمؤسسات الأخرى التي تدعم التعليم والتدريب والبحث والعناصر المنتجة . وفيما يخص الصناعة يجب اعتبار هذه الروابط غير قائمة ، وان كان الوضع أفضل بالنسبة للزراعة . ففي القطاع الزراعي تم اجراء المزيد من البحث التطبيقي ، لكن كثيرا ، على الأقل في حالة المعاهد العامة للبحوث ، ما افتقر هذا البحث الى التوسع الواجب له . فضلا عن وجود دلالة على الحاجة الى تحسين تنسيق البحوث الزراعية ، فالبحث التطبيقي الجاري حاليا يمثل صورة متقطعة ومبعثرة .

ويهتم المجلس الوطني للبحوث العلمية من جانبه باتخاذ عدد من التدابير حتى يزيد من امكانيات دعم البحث التطبيقي الموجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبنان . وهكذا سيتحسن التقييم الاجتماعي - الاقتصادي لمشاريع البحوث ، علاوة على أن البحث التطبيقي في العلوم الاجتماعية سيتلقى الكثير من الدعم .

الا أن النتيجة المتوقعة هي أن المجلس الوطني للبحوث العلمية سيحتاج الى كل مساعدة يستطيع الحصول عليها فيما يتصل بتحديد المشاكل والعوائق في المجال الذي يمكن للخبرة المتجمعة ولامكانية البحث داخل لبنان الاسهام في الحلول التقنية والاقتصادية الممكنة . ويقترح لهذا الغرض تكوين فرق قادرة على المساعدة التقنية للمناطق الريفية وشبه الريفية تحت ادارة المجلس .

UNESCWA LIBRARY
20005113

فقد اقترح تكوين سبعة فرق اقليمية متنقلة ،يتألف كل منها من مهندس واحد واقتصادي واحد ، على أن العدد المستهدف من السكان يقارب . . . . (نسمة . وستكون مهمة الفرق تقديم المساعدة التقنية والتسليف للأفراد الانتاجية ،دون الحاجة الى تطبيق الشروط المعتادة بشأن الضمانات . وسيكون المشروع المقترح مشروعا رائدا ومن المفضل له أن يضاعف حتى يشمل فيما بعد لبنان بأكمله .

وللمزيد من تحسين عملية تحديد الفرص المتاحة للبحث التطبيقي ،من المقترح انشاء نظام بمساعدة مجلس الانماء والاعمار وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لاسترجاع المعلومات التي جمعها الخبراء الاجانب (التابعون للأمم المتحدة وغيرهم) . ففي أغلب الحالات يغد الخبراء الاجانب الى لبنان ويتركون دون الاتصال لتبادل المعلومات مع الباحثين المحليين والفرق الذين لديهم الخبرة في المجال ذي الصلة .

وأخيرا ،يقترح تحسين التعاون بين الجامعات والصناعة ،ويتضمن الاقتراح المزيد من انفتاح الجامعات على الخارج ،وادخال الدراسة الافرادية للصناعة المحلية في مناهج التدريس . ولكليات الهندسة دور تعزيزي هام في هذا الجهد . فضلا عن أنه من المقترح انشاء شركات صناعية لا لغرض أن تتمكن من تمويل مشاريع البحوث فحسب وانما أيضا لكي تعمد الى توفير الخدمات الفنية للاستفادة التجارية من بحوث المختبرات الناجحة ومن النماذج الأولية،ففي حالة عدم وجود هذه الخدمات المساعدة ، غالبا ما يصبح البحث التطبيقي الذي يجرى بأصدق النوايا غاية في حد ذاته وممارسة مرتفعة التكاليف وغير فعالة .